خلال مؤتمر صحفي.. الترخيص للمشغل الثالث «وفا»

وزير الاتصالات: نبني آمالاً كبيرة عليه لتحسين واقع الاتصالات الخليوية

منح ميزات منها السماح بتقديم عروض بنسبة تخفيض تصل إلى ٥٠ بالمئة

جنيدي لـ«الوطن»: المزايا الحصرية التي منحت للمشغل مرتبطة بشروط وتم تقديم ميزتين حصريتين له

خلال السنتين الأوليتين سيسمح له بالعمل على التجوال المحلي على الشبكتين الحاليتين

رامز محفوظ

قال وزير الاتصالات إياد الخطيب: نبني آمالاً كبيرة على المشغل الثالث ليس فقط من الناحية الاقتصادية التي سيكون لها أثر إيجابي كبير على القطاع الاقتصادي في سورية، وإنما لتحسين واقع الاتصالات الخليوية في سورية في ظل تدمير بنى ممنهج من قبل الإرهابيين أدى لخروج عدد من المحطات من الخدمة، إضافة للحصار الاقتصادي وقانون قيصر الذي أثر بشكل كبير على قطاع الاتصالات في سورية.

وبيّن الخطيب خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد للإعلان عن منح الترخيص الإفرادي رقم ٣ الخاص بالمشغل الثالث لتشغيل شبكة الاتصالات العمومية الخليوية في سورية لشركة وفا للاتصالات تيليكوم، أن دور المشغل الثالث ترميم ما دمره الإرهاب وإعادة الخدمة إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠١١ بنسبة توافرية ٩٩ بالمئة، وأضاف: إننا نبني آمالاً كبيرة عليه وسنتابع معه لتنفيذ هذه الآمال لتحسين التغطية الخليوية في كافة أنحاء سورية، موضحاً أن بداية عمل المشغل بعد ٩ أشهر من منح الترخيص.

وأوضح الوزير الخطيب أن الشبكة الخليوية والاتصالات الخليوية لم تعد خاصة بالاتصال أي إجراء مكالمة فقط وإنما أصبحت الشبكة تؤمن تطبيقات وخدمات وهي تهم قطاع الأعمال، وأضاف: وأصبح حلم الشركة السورية للاتصالات حقيقة اليوم بدخولها المنافسة في قطاع الاتصالات الخليوية وهذا سيكون له أثر إيجابي على الإيرادات وعلى مستوى الخدمة.

وقال: هذا الهدف طال انتظاره إذ إنه ومنذ عام ٢٠٠٩ تعمل وزارة الاتصالات والتقانة على تأمين البيئة التشريعية والضرورية واللازمة وتم إصدار القانون رقم ١٨ لعام ٢٠١٠ الذي سمح بتصديق أوضاع شركتي الاتصالات الحاليتين ومن بعدها تم منح التراخيص وأيضاً تم توثيق وضع الشركة السورية للاتصالات والتي كانت مؤسسة المنافسة الشريفة والعادلة التي كفلتها قوانين الهيئة الناظمة للاتصالات وقانون الاتصالات رقم ١٨.

وفي معرض رده على أسئلة الصحفيين خلال المؤتمر أكد وزير الاتصالات أن شركة وفا هي شركة وطنية بامتياز وشركاء وطنيون لكن نتيجة ظروف الحرب الإرهابية تم اتخاذ قرار بتأجيل إدخال المشغل الثالث لحين استقرار الأوضاع الأمنية، ولاحقاً مع انتصارات الجيش العربي السوري والدماء الزكية التي بذلت لتحرير سورية من الإرهابيين تم البدء في عام ٢٠١٧ – ٢٠١٨ باستكمال ملف المشغل الثالث وتم تشكيل اللجان المختصة في الوزارة والتنظيم للهيئة الناظمة للاتصالات وقد تكللت هذه الأعمال بالنجاح وأصبحنا اليوم أمام هذا الاستحقاق.

وأشار إلى وجود شركتين حالياً هما سيريتل وMTN تتقاسمان الحصة السوقية إذ إن حصة سيريتل ٦٧ بالمئة وحصة MTN ٣٣ بالمئة بعدد مشتركين يقارب ١٦,٢٢٥ مليون أي بنسبة اشتراك نحو ٧٠ بالمئة، مضيفاً: ومازال لدينا ٣٠ بالمئة ومن خلال هذه النسبة شركة وفا قادرة على المنافسة والحصول على حصة سوقية من خلال المنافسة الشريفة والعادلة التي كفلتها قوانين الهيئة الناظمة للاتصالات وقانون الاتصالات رقم ١٨.

وأكد إلى أنه منذ عام ٢٠١٠ عملت الوزارة على إعداد وتأهيل عدد من الشركات لدخول سوق الاتصالات وتم تأهيل عدد من الشركات

١٦ مليون مشترك بالخليوي ٦٧ بالمئة منهم مع سيرتيل

إذ إن نسبة شركة الاتصالات ٢٠ بالمئة ولشركة وفا١٨ بالمئة ونسبة شركات وطنية أخرى ٥٢ بالمئة.

وعن تأثير الكهرباء على شبكة الخليوي بيّن الخطيب أن الوضع الحالي للكهرباء هو وضع استثنائي، مبيناً أن وضع الكهرباء أثر على قطاع الاتصالات بالتأكيد وكان الأثر غير إيجابي والحكومة تعمل مجتمعة على تحسين وضع التيار الكهرباء وبعد الشهر السادس سيكون هناك تحسن ملحوظ في وضعها سينعكس على تحسن الخدمات المقدمة للشركتين الحاليتين وحتى على المشغل الثالث.

وأوضح أن المقر الأساسي لشركة وفا سيكون في دمشق ويحق للشركة التعامل مع الشركتين العاملتين حالياً سيريتل وMTN وهناك اتفاقيات لبناء البنية الأساسية خلال الثلاث سنوات القادمة.

وأشار إلى أن سعات الإنترنت لدى شركات الخليوي هي سعات مستأجرة من السورية للاتصالات والمشغل الثالث سيستأجر سعات الإنترنت من السورية للاتصالات. ولفت إلى أن الوزارة منحت المشغل الثالث عدة ميزات منها السماح له بتقديم عروض بنسبة تخفيض تصل إلى ٥٠ بالمئة من أجل أن يصل عدد مشتركيه إلى ثلاثة ملايين.

وفي تصريح للصحفيين عقب انتهاء المؤتمر قال وزير الاتصالات: لدينا فرصة كبيرة بدخول المشغل الثالث بتحسين جودة الخدمة وتحقيق التنافسية بين الشركات والتي ستنعكس مادياً على المشتركين، ومن جانب آخر تحسين واقع التغطية الخليوية في المناطق التي تم تحريرها من الإرهاب حيث لم تستطع الشركتان العاملتان حالياً توريد التجهيزات لذا فهي فرصة للمشغل الثالث لإعادة التغطية لهذه المناطق وهي فرصة لإدخال التقانات الحديثة كتقانة 5G. موضحاً أنه تم منح المشغل الثالث حصرية تقديم هذه الخدمة خلال فترة معينة.

بدوره بيّن مدير الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد منهل جنيدي أنه ومع صدور قانون الاتصالات رقم١٨ لعام ٢٠١٠ توفرت البيئة التنظيمية والقانونية لإدخال مشغل خليوي ثالث إلى سوق الاتصالات الخليوية في سورية ووفقاً للتوجهات الحكومية بدأ العمل من قبل وزارة الاتصالات والهيئة الناظمة على بذل كافة الجهود لاستكمال إدخال المشغل الثالث. ولفت إلى أن قطاع الاتصالات والعاملين ضمنه استطاعوا التكيف مع الظروف الحالية للحصار وكان التركيز على استمرار تقديم خدمات الاتصال بالتوازي مع العمل لتأمين المواد اللازمة لإدخال مشغلين ومقدمي خدمات إضافية إلى أسواق الاتصالات.

وأشار إلى أنه بعد مراحل طويلة من المفاوضات على كافة المستويات القانونية والتنظيمية والمالية تكللت الجهود بالوصول إلى الحدث الأهم في قطاع الاتصالات في السنوات الأخيرة وهو دخول مشغل ثالث إلى سوق الاتصالات والذي سيسهم في تعزيز المنافسة في سوق الاتصالات الثقالة وسعي جميع المشغلين لتقديم أفضل خدمات الاتصالات والانترنت وخدمات القيمة المضافة بأفضل التقانات وبأسعار تنافسية كما سيسهم هذا الحدث بتنمية قطاع الاتصالات بزيادة معدل انتشار الخدمات وفقاً للمعايير الإقليمية والدولية وسيؤدي كذلك إلى رفع نسبة التوافرية بشبكات الاتصالات الثقالة وخلق فرص محلية جديدة وسيشجع على جذب استثمارات إلى السوق السورية.

وأوضح في سياق رده على أسئلة الصحفيين خلال المؤتمر أنه خلال السنتين الأولى والثانية سيتم السماح للمشغل الثالث بالعمل على التجوال المحلي على الشبكتين الموجودتين حالياً ريثما ينتهي من استكمال شبكته.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن جنيدي أن المزايا الحصرية التي منحت للمشغل الثالث مرتبطة بشروط وتم تقديم ميزتين حصريتين للمشغل الثالث الأولى إطلاق خدمات الجيل الخامس وحصرياً لمدة ثلاث سنوات تبدأ مع نهاية عام ٢٠٢٢ في حال تأكد المشغل من جدية المشغل بإطلاق الخدمة وفي حال عدم جدية المشغل أو عدم استخدام تجهيزات الجيل الخامس تلغى الحصرية.

والميزة الثانية وفقاً لجنيدي خدمة TDLTE وهي خدمة الإنترنت إلى الأبنية وتم منحه الحصرية لمدة سنتين في حال استخدام التجهيزات، لافتاً إلى أن منح مجموعة من الميزات للمشغلين الجدد تعتبر من أفضل الممارسات العالمية وحقاً من حقوق المشغلين الجدد.

وأشار إلى أن كل المشغلين مطالبون بتأمين التغطية الخليوية للمشتركين وقال: نحن بباب التنافسية لهذا الموضوع لوصول المشغلين لكافة المشتركين من مبدأ التنافس وإتاحة الخدمات لجميع المشتركين.

مشاكل عائلية.. والشعور بعدم جدوى التعليم والفقر وراء التسرب المدرسي بحمص

مرشدون نفسيون بالمدارس لتأهيل التلاميذ الذين انقطعوا بسبب الحرب

حمص - نبال إبراهيم

مع بداية كل عام أو فصل دراسي جديد تعود ظاهرة تسرب التلاميذ والطلاب من مدارسهم للظهور مجدداً باعتبار هذه الظاهرة من أهم المشاكل التي يعانيها الأهالي أو إدارة المدرسة على حد سواء وما تسببه هذه الظاهرة من تهديد لمستقبل الطلاب، علاوة على وجود المئات من التلاميذ المتسربين خارج المدارس لأنهم مازالوا مهجرين مع عائلاتهم خارج أحيائهم أو قراهم.

عدد من المدرسين والإداريين في بعض المدارس الذين التقتهم «الوطن» وتواصلت معهم أكدوا أن المشكلة الأساسية لتسرب التلاميذ من مدارسهم تكمن في عدم رغبتهم في التعليم أو الدوام المدرسي لاعتبارهم أن التعليم غير مجد ولا فائدة منه في الحياة العملية، أو لوجود مشاكلَ عائلية يعاني منها الطالب أو حالات نفسية يمر بها، بغض النظر عن وجود عدد كبير من الطلاب المتسربين نتيجة التهجير، لافتين إلى أن مشكلة التسرب هي مسؤولية مشتركة بين المدرسة وأهالي الطلاب.

وأشاروا إلى أن هذه الظاهرة بدأت بالتناقص والانحسار عاماً بعد عام بعد أن تضاعفت كثيراً أثناء سنوات الحرب، لافتين إلى أن متابعة الطلاب المتسربين والمنقطعين عن المدرسة مستمرة من خلال التواصل مع الأهل لمعرفة أسباب المشكلة منذ بداية العام الدراسي وإنشاء علاقة صداقة بين المدرسين والطلاب.

من جانبه بين مدير التربية في حمص وليد المرعي لـ«الوطن» أن المديرية تقوم بجولات على مدارس الحلقة الأولى والثانية على امتداد المحافظة لرصد حالات التسرب وإحصاء عدد التلاميذ المتسربين من مشرفي التعليم الإلزامي في كل مدرسة على حدة والعمل على إعادتهم بشكل مباشر إلى مقاعد الدراسة، لافتاً إلى أنه يتم قبول جميع التلاميذ المتسربين (المنقطعين عن المدارس) في أي مدرسة يرغب الأهل فيها بإلحاق أولادهم بموجب موافقة من شعبة التعليم الإلزامي في مديرية التربية.

وأشار إلى أن المديرية تقوم بالتواصل مع الأهل ولجان الحي لمعرفة مكان إقامة التلاميذ المتسربين من أجل عودتهم إليها والعمل على تشجيعهم للعودة إلى مقاعد الدراسة، مشيراً إلى التعاون مع بعض الجمعيات الخيرية والأهل وإدارات المدارس ومديرية التربية للحد قدر الإمكان من ظاهرة التسرب.

وأكد المرعي أن ظاهرة تسرب التلاميذ من المدارس انخفضت في المحافظة هذا العام بشكل واضح مقارنة بالأعوام السابقة التي تناقصت فيها نسبة التسرب عاماً بعد عام، مشيراً إلى أن أعداد الطلاب المتسربين الذين تمت إعادتهم إلى مقاعد الدراسة هذا العام ازدادت بشكل ملحوظ مقارنة بالعام الماضي وما قبله نتيجة للإجراءات التي قامت بها الوزارة للعمل على تشجيع وإعادة الطلاب المتسربين إلى مدارسهم.

بدوره بين المدير المساعد للتعليم الأساسي في مديرية التربية محمود إدريس لـ«الوطن» أن أهم أسباب ظاهرة التسرب للتلاميذ في المدارس يعود لظروف الأزمة والتهجير الذي حصل للعائلات والحاجة لبعض الأسر التي كانت فقيرة للدخل واضطرار أحد الأولاد للعمل لتأمين القوت اليومي لهذه الأسر، موضحاً أن هذه الظاهرة كانت قديمة لكن ليس بالحجم الذي وصلت إليه خلال الأعوام السابقة.

وأشار إلى أنه يتم العمل على هذه الظاهرة من مديرية التربية بشكل دائم ومتواصل على مدار العام الدراسي من خلال رصد حالات التسرب والعمل على إعادة الطلاب المتسربين إلى مدارسهم بشكل ودي ومباشر، إلا أنه في حال امتناع التلميذ أو ذويه عن العودة يتم اتخاذ إجراءات قانونية عن طريق قسم الشرطة بعد أن يتم إبلاغ ولي أمر الطالب، وفي حال الامتناع يوجد هناك مخالفات مالية وتصل العقوبة أحياناً إلى السجن.

وأوضح إدريس أنه يوجد حالياً لدى المديرية ٥٣ مشرف تعليم إلزامي يتم من خلالها تغطية المحافظة كاملة (مدينة وريف) ويعملون على رصد حالات التسرب عند الأطفال في المدارس بالتعاون مع أمناء سر التعليم الإلزامي ومختار الحي بالريف أو المدينة، مشيراً إلى حالات التسرب الخارجة عن موضوع التهجير والمتعلقة بالحالة النفسية أو الاجتماعية للطالب أو عدم حب التلميذ للمدرسة، فقد تم تأهيل كل المدارس بمرشدين اجتماعيين ونفسيين مهمتهم الإشراف على هؤلاء التلاميذ والعمل على إعادتهم إلى مقاعد الدراسة وفق برامج خاصة لديهم بعد تنفيذ عدة جلسات متكررة مع الأطفال حتى يتخلوا عن أفكارهم أو المشاهد أو الحالات التي لديهم.

وأكد إدريس أن هذه الظاهرة انخفضت خلال العام الدراسي الحالي بنسبة نحو ٣٠ بالمئة مقارنة بالعام الماضي وأنه يتم حالياً متابعة هذه الظاهرة من مختلف جوانبها، والعمل خطوة بخطوة مع التعليم حتى لا يبقى أي طالب متسرب خارج المدرسة.

وكشف عن أنه تم افتتاح ما يزيد على ١٠٠ شعبة صفية بالتعليم في ٢٦٧ مدرسة على امتداد المحافظة هذا العام وأن جميع طلاب هذه الشعب الصفية كانوا من المتسربين وخارج نطاق المدرسة على الإطلاق، وتمت إعادتهم جميعاً إلى مقاعد الدراسة وتعليمهم وفق مناهج خاصة بهم، مشيراً إلى أن إجمالي عدد الطلاب المتسربين الذين تم إعادتهم إلى المدارس في المدينة والريف منذ بداية العام الدراسي وحتى تاريخه وصل إلى ٤٧٤٣ طالباً وتلميذاً وجميعهم بحلقة التعليم الأساسي من الصف الأول إلى الصف التاسع.

وأكد إدريس أنه ما زال هناك الكثير من حالات التسرب للأطفال ويتم العمل على رصدها وتتبعها بالتزامن مع عودة الأهالي المهجرين إلى أحيائهم التي تم إعادة تأهيلها، وإحصاء عدد الأطفال المتسربين الذين عادوا مع أسرهم إلى تلك الأحياء والعمل على إعادتهم ضمن مدارس الحي التي تم تأهيلها.

دروبي لـ«الوطن»: من الصعب ضبط إيقاع إصلاح السيارات

سائقو التكاسي في حمص يتقاضون أجوراً باهظة من دون حسيب أو رقيب

حمص- الوطن

وردت «الوطن» عشرات الشكاوى من أهالي حمص تتحدث بالمجمل عن معاناتهم من عدم تعديل تعرفة عدادات تكاسي الأجرة في المحافظة منذ رفع سعر ليتر البنزين المدعوم حتى تاريخه، الأمر الذي أتاح لسائقي التكاسي العامة في المدينة لتقاضي ما يرغبون من أجور كبيرة ومضاعفة دون أي حسيب أو رقيب.

وأشار المشتكون إلى أن سائقي التكاسي العامة لا يكتفون بتقاضي أجورهم على سعر ليتر البنزين في السوق السوداء فقط وإنما يحملون كل إصلاحات السيارة على أجور النقل التي يتقاضونها على «حد تعبيرهم».

وبيّن المشتكون أن معظم السائقين يسعرون أجورهم على مزاجهم فمنهم من يتقاضى ألف ليرة سورية عن كل كيلو متر ضمن المدينة ومنهم من يزيد على ذلك بحسب هواه، ومنهم من يتقاضى ١٥٠٠ ليرة سورية وما يزيد عن ذلك في حال طلبات خارج المدينة، لافتين إلى أن هؤلاء السائقين يحتجون على أنه لم يتم تعديل تعرفة التكاسي حتى تاريخه.

بدورهم أكد عدد من سائقي التكاسي العامة بالمدينة ممن تواصلت معهم «الوطن» أنه لم يتم صدور قرار بتعديل تعرفة أجور التكاسي العامة منذ ارتفاع سعر ليتر البنزين المدعوم حتى تاريخه، لافتين إلى أنهم يقدرون أجورهم بحيث لا يعود عليهم بالخسارة ولاسيما أنهم في كثير من الأحيان يتنقلون ضمن المدينة عدة كيلومترات من دون أي طلب، لافتين إلى أنهم يضطرون إلى تقاضي أجور زائدة للتمكن من إصلاح سياراتهم التي ارتفعت تكاليفها مؤخراً بشكل كبير، علاوة على ارتفاع تكاليف غيار الزيت والإطارات وقطع التبديل بشكل عام، إضافة لارتفاع تكاليف المعيشة على وجه الخصوص.

من جانبه أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة الداخلية في محافظة حمص سمير الدروبي لـ«الوطن» أنه تم الانتهاء من إعداد الدراسة المقدمة من لجنة تحديد ودراسة الأسعار في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي تتضمن دراسة لتعديل أجور نقل الركاب للسيارات العاملة على البنزين، بهدف الوصول إلى تعرفة تناسب واقع المحافظة سواء للركاب أو أصحاب السيارات العاملة على البنزين.

وكشف الدروبي عن أن هذه الدراسة سيتم عرضها على المكتب التنفيذي اليوم للتصديق عليها ليتم تعميم القرار وتطبيقه بدءاً من يوم غد الثلاثاء بعد توقيعه من قبل المحافظ، مبيناً أن التعديل يتضمن اقتراح قيمة ٤٠٠ ليرة سورية عن كل كيلو متر بعد أن كان في السابق سعر الكيلو المتر الواحد ٣٠٠ ليرة سورية، وقيمة الساعة الزمنية تصبح ٢٥٠٠ ليرة بدلاً من ٢٠٠٠ ليرة التي كانت عليه في السابق، وفتحة العداد ستصبح ٣٠٠ ليرة بعد أن كانت سابقا ٢٠٠ ليرة سورية.

وعزا الدروبي أسباب التأخر في إصدار تعديل تعرفة عداد تاكسي الأجرة بعد مرور ما يزيد على شهر على رفع سعر البنزين المدعوم نتيجة لإحالة العديد من الطلبات ودراستها ودراسة كافة أجور آليات النقل من تكاسي وحافلات نقل ركاب وغيرها التي تعمل على البنزين.

وحول عدم وجود ضوابط لارتفاع تكاليف أجور إصلاح السيارات، أشار الدروبي إلى أنه من الصعب ضبط ذلك الأمر نظراً لتعلق ذلك بعد أمور ومنها المدة الزمنية للإصلاح، وأنه على الرغم من ذلك ستتم دراسة هذا الموضوع بشكل جدي وسيتم عرضه على لجنة دراسة الأسعار، وفي حال تم الوصول إلى آلية وأسس ضابطة ولذلك سيتم اتخاذ القرارات المناسبة والعمل على إصدارها.

المحافظ يغيّر جميع معتمدي الخبز في الحسكة

الحسكة - دحام السلطان

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالحسكة علي الخليف، أنه وبتوجيه من محافظ الحسكة غسان حليم خليل، تم تغيير جميع معتمدي مادة الخبز في أحياء وسط المدينة والبالغ عددهم ٣٩ معتمداً وتسمية معتمدين جدد بدلاً منهم، مع الأخذ بالحسبان التشديد في مراقبة توزيع مادة الخبز على المواطنين بشكل مستمر، واتخاذ الإجراءات والضوابط القانونية اللازمة بمواعيد العمل، وبتهريب الدقيق التمويني، والتوقف عن العمل من دون سبب مشروع، و٥ ضبوط عينات بغية التحليل، و٣ تتعلق بعدم الإعلان عن الأسعار، وإعلانان للبيع بسعر زائد ومثلهما لحيازة فواتير غير نظامية وضبط يتعلق بإنتاج خبز مخالف للمواصفات في مخبز الحسكة الأول الآلي، كما تم تنظيم ٣ ضبوط أخرى تتعلق بالاتجار بالخبز الحكومي المدعوم، كما تم ضبط ١٢٥ كيساً مادة السكر مجهولة المصدر، وضبط بيع بسعر زائد لمادة الخبز.

وضبط كل معتمد يخالف تعليمات البيع ولا يتقيّد بالقوانين المرعية والأنظمة النافذة.

وأوضح الخليف في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم افتتاح مخبز خاص «وسط مركز المدينة» بطاقة إنتاجية تصل إلى خبز ١٦٠٠ كغ دقيق، لافتاً إلى أنه تم نقل اعتماد ٣٥ جهة عامة لمادة الخبز، إضافة إلى اعتماد معتمد واحد في المخبز ذاته لتغطية حاجة المواطنين من جوار المخبز من مادة الخبز.

وبيّن وجود دراسة لنقل اعتماد ٤٠ جهة عامة، كان مقيداً اعتمادها لدى مخبز الحسكة الأول الآلي، ليتم نقلها إلى المخبز المذكور المفتتح حديثاً، بعد أن يتم زيادة مخصصاته من الدقيق اللازم لزيادة الإنتاج.

وأشار مدير التجارة الداخلية، إلى أنه على الرغم من قصور يدها وانحصار عملها ضمن أحياء وسط المدينة، وعدم وجود آليات الخدمة اللازمة للعمل، وقلة عناصر المراقبة التموينية اللازمة للرقابي تم تنظيم ٢٢ ضبطاً تموينياً خلال الفترة القريبة الماضية، ٦ منها بحق أصحاب الأفران الخاصة في القامشلي وريفها، تتعلق بعدم التقيد